عوامل الفعل الإجرامي لدى الشباب الجزائري بمؤسسة الوقاية(سوق أهراس)

أ.د/ معمر داود

قسم علم الاجتماع

جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

نركّز في هذه المقالة على عوامل الفعل الإجرامي لدى الشباب الجزائري وذلك بتفسير العوامل الفردية بعناصرها، والعوامل البيئية وما تشمله من عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية، والتي تنصب عليها فرضيات الدراسة من خلال نموذج ميداني لمؤسسة عقابية وقائية، موضحين أهمية هذه العوامل التي يرتكز عليها الفعل الإجرامي، من مسكّرات ومخدرات ودوافع لارتكاب الجرم. إنها محاولة لتوضيح انعكاس ذلك على الفرد والمجتمع مع اقتراح بعض الضوابط الوقائية للحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة التي يزداد مفعولها لحظة بلحظة وتتنوع وسائلها يوما بعد يوم .

Résumé

Nous traitons dans cet article les facteurs de l'acte criminel de la jeunesse algérienne, soit individuels ou environnementaux. Les hypothèses de l'étude sont testées par un model pratique dans une institution punitive et préventive pour cerner les causes poussant à l'acte criminel comme l'alcoolisme, la drogue et les divers motifs engendrant des comportements criminels. C'est une tentative pour clarifier l'impact de ces facteurs sur l'individu et la société, en proposant certains contrôles préventifs pour combattre ce phénomène dangereux qui se développe, de jour en jour, malgré les moyens mis en œuvre.

المقدمة:

في الحقيقة إن الجريمة هي أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون وينال صاحبه العقاب عند ارتكابه من طرف الدولة، وقد اختلف العلماء بتنوع مشاربهم في تعريفه ويظهر دلك من خلال المدارس والاتجاهات المتعددة ذات الطابع الاجتماعي والنفسي والقانوني ويمكن عرض ذلك فيما يلي:

– إذ يعرفها الاجتماعيون بأنها كل فعل يتعارض مع قيم وأفكار المجتمع ومبادئه الخلقية. أو هي اعتداء على مصالح المجتمع المتعددة التي بني عليها.

– ويعرفها النفسانيون: بأنها عبارة عن سلوك معاد للمجتمع وسلوك غير سوي.

أو أنها إشباع لغريزة إنسانية بشكل لا اجتماعي واندفاع حر لها.

– كما يعرفها القانونيون بأنها فعل يعاقب عليه قانونا،يجرمه القانون الجنائي.

وعموما نجد أن الجريمة تقسم إلى العديد من الأنواع، تتمثل فيما يلي:

يتم تقسيمها حسب الجسامة/ يتم تقسيمها حسب التعمد/ يتم تقسيمها حسب موضوع ضررها/ يتم تقسيمها حسب درجة استمرارها.

وتصنف إلى: جرائم ضد الممتلكات مثل السرقة / جرائم ضد الأفراد مثل القتل/ جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية / جرائم ضد النظام العام بالجريمة المتعلقة بأمن الدولة/ جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كالصيد في غير موسم الاصطياد/ جرائم ضد الأخلاق والقيم كالأفعال المخلة بالحياء في المناطق العامة مثلا [1].

وتعد الجريمة أخطر انحراف يضر بمصلحة الأفراد ويعيق تطور المجتمع ورقيه وازدهاره، وأننا نلحظ أن ظاهرة الجريمة تدفع الشباب إلى اقترافها نتيجة ظروف مختلفة، ولذلك فإن عوامل الفعل الإجرامي عديدة وسنسعى في هذه الدراسة إلى الكشف عنها عند الشباب خاصة، وأنها قد تفشت في السنوات الأخيرة وتنوعت بصورة مختلفة.

كما أن الحديث عنها بات يمثل هاجسا كبيرا يشغل بال المهتمين بقضايا المجتمع، لأن الجريمة تمثل خروجا عن قيم وتقاليد المجتمع وما يسوده من قوانين، وقد سماها البير كامو : التمرد في كتابه" **الإنسان المتمرد**"، إذ نلاحظ أن بعض الجرائم ترتكب بدافع الهوى وأخرى بدافع الانتقام وأخرى استنادا إلى محاكاة عقلية [2]، على أن فئة الشباب هي التي تمثل أكبر شريحة في المجتمع وهي أكثر الشرائح عرضة للتأثر بعوامل الجريمة نظرا لظروفهم النفسية والاجتماعية الخاصة[3]، التي تخلق لديهم مشاكل التوازن النفسي واضطرابات التوافق الاجتماعي مما يؤدي إلى انتهاج السلوك الإجرامي .

ويمكننا الإشارة إلى الجريمة عبر العصور ومن خلال بعض النظريات.

أ-في العصر اليوناني: تميزت الجريمة بالأفعال التي تتصف بالقسوة وعدم تطبيق العدالة، كما اعتمدت على قواعد قانون "**داركون**"الذي بذل جهدا فيما يرتبط بمفهوم القصد الجنائي في جرائم القتل، وقد عوضه فيما بعد قانون "**صولون**"الذي اهتم بإرث البنت والأولاد وتحريم قتلهم، ويعد من أباء الديمقراطية[4].

ب-أما عند الفراعنة: فقد تركزت العقوبة في الجريمة على العصيان لأوامر الملك والتستر على المؤامرة ضده وكذلك القتل والعيب في المقدسات ومخالفة القوانين وغيرها، وهذا دليل على اهتمام الفراعنة بمقدساتهم وحياتهم الروحية[5].

ج- أما عند الرومان: فقد صنفت الجرائم إلى عامة وخاصة، فالأولى تخص الأفعال التي تمس أمن الدولة مثل التجسس والخيانة العظمى. والثانية تهتم بالأشخاص وما يلحقهم من أذى في أشخاصهم وممتلكاتهم وتطور هذا المعنى للجريمة إلى أن صدر قانون الألواح الإثني عشر وهو أول قانون روماني في الوجود يدل على الاهتمام الأوسع في التشريع الروماني وأهداف فلسفته البراغماتية[6].

د- الجريمة في العصر الإسلامي: تعتبر إحدى الرذائل التي تعبر عن فساد في عقيدة الفرد على اعتبار أن الإيمان الصحيح يمنع الفرد من الإقبال على الجريمة أو التفكير فيها، وهي ظاهرة قديمة للمسلمين منذ تاريخ التجمع الإنساني وهي سابقة حتى لظهور المجتمع. قال تعالى:"**فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين**"(سورة المائدة الآية 32).

وقد حرص الإسلام على محاربتها باعتباره دين المحبة والعدل والتسامح قال تعالى:" **لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**" (سورة الحديد الآية25).

هـ- الجريمة في العصر الحديث: تعتبر الجريمة في العصر الحديث إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي باتت تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع، نظرا لانتشارها الواسع كما وكيفا في أغلبية بلدان العالم النامية ومنها الجزائر وكذلك في البلدان المتقدمة.

والمتمعن في هده الظاهرة يجد أن النظر إليها يختلف من قطر إلى أخر، فشرب الخمر مثلا يعد جرما في المملكة العربية السعودية، ولكن لا يعد الفعل ذاته جريمة في الأقطار الأخرى هذا من جهة، ومن جهة، أخرى ونتيجة للتغيرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث، أصبح النظر يكاد يكون متباينا تجاه الجريمة داخل المجتمع نفسه[7].

كما أن أهم النظريات التي عالجت موضوع الجريمة تصنف ضمن إطارين كبيرين فردي واجتماعي:

أ- المذهب الفردي:

تنطوي تحته العديد من النظريات و أهمها نظرية "**سيزار لمبروزو**" المؤسس لعلم الإجرام والمرتبط بالطب و هو اختصاصه إذ اهتم بتشريح الجثث والتركيز على الكتابات الماجنة المميزة للجنود.

كذلك نظرية "**أرنيست هوتون**" وهو عالم الانثروبولوجيا الأمريكي الذي يركز على التمييز بين المجرمين عن طريق صفاتهم الجسمية المختلفة عن غيرهم من غير المجرمين.

كذلك نجد أيضا نظرية "**سيجموند فرويد**"وهو المحلل النفساني الذي كان طبيبا في الأصل وقد حاول إعطاء الجريمة تفسيرا يرتكز على غريزتين:غريزة الجنس وغريزة الموت، إذ تهتم الأولى بالحب والانفعال والثانية بالكره والعدوان مما يؤدي إلى الجريمة.

ب-المذهب الجماعي:

تضمن على سبيل المثال نظرية التفكك الاجتماعي عند "**روبرت ميرتون**"الذي ركز على الظروف الاجتماعية في نشر السلوك الإجرامي عند الفرد، إذ يرى أن المشكلات الاجتماعية تكون عادة مصاحبة للتقدم الصناعي في المجتمع الحديث وتصنف الجريمة عنده إلى صنفين:الأول التفكك الاجتماعي والثاني السلوك الانحرافي، وهناك علاقة جدلية بينهما تخضع للأنظمة الاجتماعية الخاضعة بدورها للقيم والمعايير من خلال الوظائف.

كما أن هناك نظرية تصارع الثقافات عند "**دونالد تافت**"والتي ترتبط بالموروث الثقافي والتباين بين الأفراد الذي طالما يؤدي إلى تصادم تلك الثقافات في شكل صراع ثقافي خارجي كتصارع الثقافة الخاصة بالفرد الجزائري مع الفرد الأمريكي وغيره، فما يراه الجزائري سلبيا قد يراه الأمريكي إيجابيا[8].

كما يوجد العديد من النظريات المهتمة بالجريمة لا يمكن عرضها لأن موضوعنا يتطلب التعمق في عوامل الفعل الإجرامي بالأساس وليس التأريخ أو التنظير للجريمة.

ولا شك أن الإشكال الحقيقي يرتكز على معرفة العوامل الفردية والعوامل البيئية وتأثيرهما في الظاهرة الإجرامية على العموم، ومما لا شك فيه أن سلوكات الشباب في المجتمع تتميز بطابع تسوده الشدة والقسوة في التعامل وهو أيضا ما يقودهم . في غالب الأحيان . إلى الوقوع في ممارسة بعض الأفعال الانحرافية التي قد تصل إلى مرتبة الجرائم[9]، وعليه فإن دراسة واقع الجريمة بات من المشكلات التي تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع عموما والمختصين في علم الاجتماع خصوصا، على اعتبار أن الجرم أيا كان نوعه أو مصدره فهو سلوك مرضي فسر بعض الباحثين وجوده كدليل ربما على فشل أنظمة التكوين والتربية والتنشئة الاجتماعية، وعدم انسجامها مع الواقع الاجتماعي .

وقد نحاول في هذه المقالة الإجابة عن ما هي العوامل التي تدفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة؟ والمقصود بها هنا مجموعة الظروف المؤثرة في سلوكات الشباب وميولهم واستعداداتهم وأساليب تكيفهم، فتدفع بهم من ثمة إلى الخروج عن المألوف بارتكاب أفعال شاذة يستهجنها المجتمع ويجرمها القانون.

وعليه، فقد طرحنا مجموعة من التساؤلات فيما يلي:

1 -هل يساهم الوضع الاقتصادي في انتشار الجريمة عند الشباب ؟

2 -هل للظروف الاجتماعية والثقافية دور في نزوع الشباب إلى اقتراف الجريمة ؟

3 -هل يؤثر ضعف التربية والابتعاد عن الدين في دفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة ؟

والتي يمكن أن يجيب عنها أفراد العينة من خلال استمارة وزعت عليهم والتي اختيرت كأداة إضافية إلى الوثائق والسجلات الخاصة بملفات النزلاء بمؤسسة الوقاية مجال الميدان.

وبعد كل ما سبق عرضه في المقدمة العامة والإشكال الرئيسي وقبل التعرض لهذه العوامل يجب عرض ما يلي:

الهدف من الدراسة :

– هو محاولة اختبار الفرضيات المطروحة بمؤشراتها والتي سنعرضها فيما بعد.

– معرفة مدى تحقيقها وصدقها وخلافه، لأن الطموح المشروع من خلال هذه الدراسة.

– معرفة أسباب الفعل الإجرامي المختلفة ومحاولة الوقاية أو الحد منها في نهاية البحث قدر الإمكان.

والهدف من معالجة هذا الموضوع يعود إلى:

– ارتفاع معدلات الجريمة لدى الشباب والحديث عنها عبر وسائل الإعلام.

– تفشيها بصورة رهيبة مما يتطلب دراسات بحثية عميقة لها .

– السعي إلى الاهتمام بالشباب ودمجه في قيمه وثقافته التي انسلخ عنها، ومحاربة الجريمة انطلاقا من الواقع الذي تتفاعل معه.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يساهم الوضع الاقتصادي في انتشار الجريمة عند الشباب. ويتضمن تقلبات الأسعار وارتفاعها/تقلبات الدخل من حيث انخفاض مستواه/ البطالة/ الفقر.

الفرضية الثانية : للظروف الاجتماعية والثقافية دور في نزوع الشباب إلى اقتراف الجريمة. من خلال الوضع الأسري/معاملة الأبناء/ معاملة الأصدقاء/ دور الثقافة.

الفرضية الثالثة : يؤثر ضعف التربية والابتعاد عن الدين من دفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة. وهذا من خلال دور الدين/ المؤسسات التربوية/ المسجد, المدرسة...إلخ.

المنهج المتبع للدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية لما يتم فيها من وصف وتحليل وعرض تاريخي و مقارن لانعكاسات الظاهرة المدروسة في مؤسسة وقائية هامة بالنسبة لنزلائها من الأحداث المنحرفين.

ولقد اتبع المنهج الوظيفي للجريمة لأن الباحثين في هذه الحالة يربطون التغيرات في معدل نسبة الجريمة بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية، ولذلك فإن عملية الحراك الاجتماعي لها أهمية شأنها شأن الصراع الثقافي، وكذلك الضبط الاجتماعي يضاف إليها الجوانب السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، نظرا للتفاعل الذي يتم بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي الذي يعد المحك الحقيقي لجعل الفرد جانحا أوسويا. ولذلك فإن دراستنا تقوم على عينة عشوائية الاختبار تتكون من 40 حالة من الشباب المنحرفين (المجرمين) التي استقيناها من بين الملفات التي قامت مصلحة السجون بإعطائنا إياها. في الفترة من جويلية إلى أوت 2008، على أننا لا ندعي نسبية النتائج التي سنتوصل إليها من خلال هذه الدراسة التي ستعتمد منهجا وظيفيا . كما ذكرنا . وهي دراسة وصفية تسعى إلى

تحليل الظاهرة وتفسيرها علميا، من خلال المعطيات الميدانية، وباعتماد الطريقة الإحصائية لتقييم العمل في النهاية من خلال مدى كفاءة النتائج المتوصل إليها [10] بعد اختيار فرضيات ثلاث، كل ذلك بالمقارنة مع بعض الدراسات إن أمكن، أي إن المقارنة ستكون بين الفروض النظرية والواقع الملموس.

العينة:

لا شك أن لاختيار العينة أهمية كبيرة، لأنها تمكن الباحث من ربح الوقت وتوفير الجهد على أن تكون ممثلة، وقد أردنا الاعتماد على المسح الاجتماعي بأخذ المجتمع الكلي للدراسة، غير أننا واجهنا صعوبات تغطية العدد كاملا الذي يبلغ ما بين 80 إلى 100 وهو غير مستقر لدخول وخروج بعض العناصر نتيجة جرم أو انحراف اقترفوه أو انتهاء مدة العقوبة وخروجهم من المؤسسة العقابية .

وفي صيف 2008 بلغ العدد 80 نزيلا اخترنا منهم نسبة 50 % موزعين على بلدية سوق أهراس ومناطق قريبة منها مع معرفة نوعية الجرائم المرتكبة، وتم اختيار العينة الممثلة بالشكل التالي: $\frac{50\times80}{100}=40$ فردا،

وتم توزيعها كما يلي:

جدول رقم (1) العينة وطريقة أخذها من مجتمع الدراسة ونوعية الجرم

الفئات	العدد الإجمالي	العدد المأخوذ
المخدرات والإدمان	28	14
الضرب والتعدي	22	11
السرقة	12	06
بيع الممنوعات	08	04
الفعل المخل بالحياء	06	03
القتل الخطأ	04	02
المجموع	80	40

وقد تميزت هذه العينة بخصائص أهمها:

1 -من حيث الجنس كلهم ذكور.

2 -متقاربون في السن، ويقدر متوسط أعمارهم بـ 24 سنة.

3 -الحالة المدنية: غالبيتهم عزاب، 32 من 40 فردا.

4 -محل الإقامة: المدينة سوق أهراس / القرى / الأرياف.

5 -المستوى التعليمي : (في الغالب متدني) يتركز بين الأساسي والمتوسط، وأكثر من $\frac{1}{3}$ في مرحلة الثانوي والجامعي .

الإطار النظري:

قبل التعرض للعوامل الفردية والعوامل البيئية التي تؤثر في ظاهرة الجريمة، يجب أن نقدم سردا لعوامل الفعل الإجرامي فيما يلي:

العامل التاريخي: وهو مرتبط بالاستعمار وتأثيره على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري من تفريق و زرع للفتنة بين أفراده والقضاء على مقومات هويته وشخصيته ورصيده الثقافي، مما أثر سلبا على أخلاقياته.

العامل البيولوجي: نظرا للعلاقة الرابطة بين مظاهر الانحراف والعوامل العضوية وراثية كانت أو مكتسبة إذ أن للتكوين الجسماني دور في الانحراف والإجرام.

العامل الجغرافي: ويرتبط هذا العامل بالحراك المديني **(التمدن)** بصورة فوضوية مع السكنات العشوائية والبناء الفوضوي وجعل المدينة ريفا كبيرا ولا يمتلك الطابع الحضري ناهيك على المناطق الحضرية والمساحات.

العامل الثقافي: وما يترتب عنه من عادات وتقاليد وأساليب في الحياة تساعد على توجيه سلوك الفرد. أن للعوامل الثقافية دور كبير في دفع الفرد إلى تصرفات إجرامية ولها باع في السلوك الانحرافي، لأن لتدني المستوى الأخلاقي أثر موجه للانحراف خاصة عند فئة الشباب التي تعد أكثر الفئات استجابة وعرضة لذلك.

العامل الاقتصادي: الذي يميزه عاملي الفقر والبطالة هذان العنصران اللذان يعبران على متغيرين أساسيين: فتأثير الفقر يؤدي إلى الفعل الإجرامي خاصة عندما يعجز الفرد عن تسديد حاجاته ولا يستطيع تلبيتها لنفسه ولعائلته، وكذلك للبطالة دور في وقوع الظاهرة الانحرافية أو الفعل الإجرامي لأن توقف الإنسان عن العمل سواء أكان الأمر لسبب عقلي/ نفسي/ أو بدني...وغيرها. وربما يعود السبب لارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى الإحجام عن شراء السلع وزيادة المخزون، ونظرا لخطورة الفقر وتأثيره أشار الخليفة "**عمر بن الخطاب**"من خلال مآثره موجها خطابه إلينا في مقولته المشهورة: "**لو كان الفقر رجلا لقتلته**"

العامل النفسي: يعود ذلك لشعور المجرمين بالعجز والعداوة وأنهم يشعرون بالاغتراب النفسي ويعانون من نقص الدفء العاطفي و العائلي كما أن ذلك يعود إلى عدم إشباع حاجاتهم إلى الشعور بالحب والحنان والقبول ويعود كل ذلك لاختلال في الشخصية مما يؤدي إلي وجود شخصية إنحرافية بالطبع، لأن الأمراض النفسية تؤثر على الفرد فتجعله عصبيا يعاني من ضعف عصبي وقهر، بالإضافة إلى معاناته في الأمراض النفسية عموما.

العامل الاجتماعي: وهنا يعود إلى ظروف الفرد المنحرف أو المجرم المعيشية والعائلية ومنها السكن والبيئة التي لها تأثيراتها مما يستدعي اعتبار الانحراف جزءا من النظام الاجتماعي لأن بعض الدوافع الاجتماعية تعد المحرك للسلوك الانحرافي، فإذا وجدنا ضعفا في التوافق بين الزوجين سيؤدي ذلك إلى التفكك الأسري هذه كلها تؤدي إلى خلق سلوك انحرافي، ومن خلاله إلى معانات الأسر المختلفة من ضغوط وتوترات وافتقاد للهدوء والاستقرار، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انحراف الأبناء وضياعهم[11].

وهناك عوامل أخرى تكون مدعاة للسلوكات الانحرافية، منها وسائل الإعلام/ النقص في الشعور الديني وضعف المستوى التعليمي/ وغيره من العوامل المختلفة.

وإذا تم الاعتماد على العوامل الأنفة الذكر بصورة ايجابية تكون قد ساعدت على تخطيط سياسة وقائية فعالة لهذه الظاهرة.

وإذا عدنا للعوامل الفردية والبيئية وتأثيراتها على الظاهرة، ومحاولة الإجابة من خلالها على تساؤلات وفرضيات الدراسة فيمكن لنا عرضها نظريا وميدانيا فيما يلي:

أولا : العوامل الفردية

يمكننا من خلال العوامل الفردية المؤثرة في الظاهرة الإجرامية أن نستشف الأسباب الوراثية والمكتسبة أو هما معا، ويمكن عرضها فيما يلي :

1- **الوراثة** : ويقصد بها انتقال صفات معينة من الأصول إلى الفروع خلال الفترة التي يتكون فيها الجنيين، وهو ما يؤدي إلى حالات التشابه بين الآباء والأبناء في العديد من الخصائص والمظاهر. مثل لون العينين وشكل الشعر ومستوى القامة ولون البشرة وغيرها.

ولأن الإنسان شأنه شأن أي كائن آخر تنازعه قوتان متنافرتان تريد كل منهما أن تجتذبه إلى نطاقها وتصيغه بصيغتها، وهما قوة الوراثة والمحافظة على الأصل، وقوة التغيير والابتعاد عن الأصل، ولذلك نجد البعض من العلماء الذين ربطوا بين الجريمة والوراثة يعتبرون أن للسلوك الإجرامي أسبابه الوراثية مثل الميل الوراثي للإجرام، ويعد " **لمبروزو**" من أهم المؤيدين لهذا الطرح، كما أن العالم الإنجليزي **شارل جورنج** CHARLES GORINIG له أسلوب آخر للتدليل على وجود الميل الوراثي للإجرام عند الفرد، وهو أسلوب قياس درجة التشابه بين الأبناء والآباء بالنظر إلى ممارسة السلوك الإجرامي، حيث وجد هذا العالم أن 60 % هي نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في ممارسة الجريمة وأن 45 % هي نسبة التشابه بين الإخوة في اعتماد السلوك الإجرامي، وهي تقريبا نسبة التشابه بينهم من الناحية الفيزيولوجية [12].

إلا أن هذه النتائج لم تكن لتدعم القول بأن أسباب الجريمة وراثة بقدر ما بينت أن للظروف البيئية هي كذلك لها دورها في حدوث الإجرام، وهذا ما كشفت عنه الدراسات التي أجريت في نطاق المذهب المختلط.

2- **التكوين** : وهو مجموعة من المميزات والصفات التي يولد الفرد مزودا بها سواء ما تعلق منها بالأعضاء أوبالعقل أوالنفس والتي قد تدفع بالفرد أو تهيئ له الظروف المشجعة للوقوع في السلوك الإجرامي. وقد أسهب العديد من العلماء في الحديث عن تأثير عامل التكوين في الظاهرة الإجرامية أمثال " **دي تيليو وبندي**"اللذان يعتبران أن الجريمة هي نتاج لتفاعل يتم بين عوامل داخلية كامنة في شخص الفرد، مع عوامل خارجية تتمثل في مؤشرات البيئة الاجتماعية، ويمكن حوصلة هذا التفاعل في المعادلة التالية : التكوين (العضوي، العقلي، النفسي) + عناصر البيئة الاجتماعية = الجريمة.

أي أن المجرم تصنعه ظروف أحواله الشخصية في التفاعل مع أوضاع بيئته الاجتماعية ولذلك فإن التكوين يعد عاملا لإثارة الدوافع وتهييج الانفعال الذي يخلق السلوك المؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وينقسم هذا التكوين إلى ثلاثة أقسام : تكوين عضوي / تكوين نفسي / تكوين عقلي .

أ- **التكوين العضوي**: ويقصد به مجموعة الصفات الخلقية كشكل الأعضاء ووظائفه[13] وينقسم إلى صنفين تكوين سوي وتكوين غير سوي (مرضي).

فالأول ينطبق على التكوين الطبيعي للجسم، والثاني على التكوين العضوي المعيب، ومن أمثلته الاضطراب الغددي والتشوه الجسماني، ولهذا النوع في التكوين دوره في حدوث السلوك الإجرامي، إذ تؤكد بعض الدراسات في علم الإجرام أن الإفراط في الزيادة أو النقصان لإفرازات بعض الغدد من شأنه أن يسهم في توفير الظروف التي تدفع بالفرد إلى الوقوع في الجريمة .

ب- **التكوين النفسي** : ويقصد به مجموعة من الصفات والخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية الإنسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية [14]، وتتشكل هذه الخصائص نتيجة لعدة عوامل، مثل السن والصحة والمرض والوراثة الخ ... وهناك صفات نفسية تؤدي إلى الانحراف واقتراف الجرائم مثل التوتر والقلق والاضطراب وهي صفات تدل على عدم الاستقرار

النفسي مما يؤدي إلى فقدان الفرد للثقة بنفسه أولا بأفراد المجتمع حوله ثانيا، وينتج هذا الموقف عندما يعجز الشخص عن إشباع مختلف حاجاته أو تعارض رغباته الشخصية مع قيم البيئة الاجتماعية.

وفي الحالات النفسية التي يكمن فيها الخطر الإجرامي نذكر عقدة النقص وحالة الاضطراب العاطفي، وهما حالتان تعبران عن وضعية نفسية متدهورة، وتنتج عقدة الشعور بالنقص عن الشعور بالعدوانية لوجود إما : نقص جسماني أوعقلي أو اقتصادي [15] مما يثير في الفرد ردود أفعال عنيفة عندما يفشل في تحقيق التكيف الاجتماعي السليم، وهذا ما عبر عنه أفراد العينة من خلال نظرتهم لدوافع الجريمة بأنها تبدأ بالحاجة 12 (30 %) الانتقام 08 (20 %) التحريض 07 (17.5 %) وسوسة الشيطان 07 (17.5 %) الدفاع عن النفس 04 (10 %) القتل الخطأ 02 (5 %) .

إذ أن تصدر الحاجة إلى الطعام والغذاء والكساء ضرورية وتليها روح الانتقام والعدوان نتيجة لذلك نجد التساوي في عاملي التحريض ووسوسة الشيطان، بينما القتل الخطأ ضئيلة النسبة ولكنها واردة.

أما الاضطراب العاطفي فهو نتيجة لضعف سلطة الرقابة النفسية **(الأنا)** وهو يجعل الفرد عاجزا عن التحكم في مظاهره الانفعالية التي قد تتحول بفعل اللامبالاة أحيانا وبفعل اللاشعور في أحيان أخرى إلى سلوكات غير سوية تتطور لتصبح جرائم .

ج- **التكوين العقلي:** ويقصد به طبيعة الخصائص العقلية عند الفرد كمستوى الذكاء، قوة الذاكرة القدرة على التخيل...الخ، وتختلف أنواع الجرائم تبعا لطبيعة الخصائص العقلية لدى المجرمين حيث يمكن تقسيمها إلى جرائم ذكاء وجرائم غباء.

فالأولى: تستعمل فيها الحيلة والمكر وتكثر فيها أساليب التخطيط.

أما الثانية: فإنها تتميز بالحماقة وسهولة الاكتشاف وتفاهة الهدف، ومن السهل الاستدلال عليها كحالات السكر والإدمان والسرقة البسيطة والجرائم الوحشية والقتل التنكيل وإشعال الحرائق وغيرها [16].

وتساهم الأمراض العقلية في حدوث الظاهرة الإجرامية، إذ بينت الدراسات التي قام بها **وارن دنهام** WAREN DUNHEM على نزلاء المستشفيات العقلية بولاية الينوى الأمريكية أن 24% منهم وعددهم 87 حالة كان عندهم إجرام أو جنوح سابق على دخولهم المستشفيات [17]، ونستخلص من هذه الدراسة أن لتدهور الحالة العقلية انعكاس سلبي على سلوك الفرد داخل المجتمع . والذي يمكن أن يؤدي بصاحبه إلى اتخاذ مواقف سلبية قد تصل إلى مرتبة الإجرام .

3- **المرض** : يساهم المرض في التأثير على نفسية الفرد ليجعله أكثر حساسية وأشد انفعالا، وبالتالي يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي، كما أنه يقلل من طموحاته في التفوق العلمي، ويضيع عليه فرص العمل مما يشعره بالضعف والفقر، وبالتالي تضطرب سلوكاته ويعجز عن تحقيق التوافق الاجتماعي. بالطرق الانفعالية والأساليب السلوكية [18].

والمرض ثلاثة أصناف، مرض عضوي، مرض نفسي ومرض عقلي.

أ -**مرض عضوي** : يتمثل في إصابة بعض أجزاء الجسم بخلل قد يكون مشجعا على السلوك الإجرامي لدى الفرد نتيجة عدم التحكم والسيطرة في مظاهر سلوكاته بصورة عامة، إذ يميل إلى العدوان واستعمال العنف، ومن أسباب ذلك مرض السل والزهري والحمى وغيرها .

ب **مرض نفسي** : فهو يتنوع إلى القلق والتوتر النفسي وهي حالات مرضية تؤدي إلى شعور الفرد بيأس شديد وعجز عن مواجهة الحياة، مما يؤدي إلى تشكل عقد ومكبوتات لديه، مع شعور بالوهن والوسوسة فيدفع ذلك به إلى خرق النظام الاجتماعي .

ج -**مرض عقلي** : يؤدي إلى الانحراف وارتكاب الجريمة نتيجة انفصام في الشخصية والهوس والصرع وغيرها، وهي تنعكس على وعي الفرد من خلال أثارها إذ يقوم الفرد بارتكاب جريمة دون أن يدرك نتائجها والأسباب التي دفعته لارتكابها[19].

ثانيا – العوامل البيئية

تتميز العوامل البيئية بنسبتها وتكاملها، ولذا يختلف تأثيرها على الأفراد من شخص إلى آخر. وبما أن الفرد كائن اجتماعي بطبيعته فإن ظروفه الشخصية تحتم عليه ضرورة التفاعل مع أفراد آخرين تجمعه بهم علاقات متعددة، تمتد من الأسرة لتتشعب في النسيج الاجتماعي ككل وهو ما دفع الباحثين في علم الاجتماع إلى التأكد على الدور الفعال الذي تمارسه البيئة في التأثير على السلوك الإنساني بمختلف مظاهرة السوية منها وغير السوية، كالانحراف واعتماد السلوك الإجرامي الذي قد يدفع إلى اقترافه في العوامل الطبيعية والاقتصادية وكذلك في العوامل الاجتماعية والثقافية .

1– **العوامل الطبيعية** : لا شك أن للميزات الجغرافية والظروف المناخية والتضاريس والتربة دور في السلوك الإجرامي، ونظرا لاختلاف الكثافة السكانية من منطقة لأخرى حيث يتكاثف التوزع السكاني بالمدن وبحثا عن تحقيق الأمن من جهة، وتحقيق لقمة العيش من جهة أخرى، تنتشر الظاهرة الإجرامية على اختلاف أنواعها، كالسرقة والاعتداء على الحريات والفعل المخل بالحياء، هذه التي نجدها تقل بصورة أكبر في المناطق الجبلية أو العالية .

لذلك فإن للأسباب المناخية دور في الجريمة للعلاقة بين درجة الحرارة واقترافها، وقد بينت الدراسات العلاقة بين أنواع الجريمة من حيث الارتفاع أو الانخفاض في درجة الحرارة، وهو ما يسمى عند **كوتيليت** QUETLET بالقانون الحراري للجريمة [20]، ومفاد ذلك أن جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع في الجو الحار بينما الجرائم على الملكية تتم بالجو البارد.

كما أن للعوامل الطوبوغرافية (**المكانية**) تأثير كبير كذلك على ظاهرة الإجرام وإن كانت غير مباشرة في الغالب لأن دوافع الإجرام في المدينة أو الريف يكون على حد سواء وقد كشفت بعض المقارنات التي أجريت في فرنسا وألمانيا عن ارتفاع نسبة الإجرام في المدن عنها في الريف كما أن الهجرة من الريف إلى المدينة تؤدي إلى تضخم الإجرام داخل المدن مما يؤدي إلى مشكلات سوء التكيف الاجتماعي الذي يلاقيه سكان المدن [21]، والذي يدفع إلى الإجرام لحسم مشاكله، وقد رأى أفراد العينة بأن العنف يعد وسيلة لحل المشاكل، وأن المحيط الاجتماعي والمجتمع لا يساعدان الفرد على الحصول على حقوقه، وقد بلغت نسبتهم 32 (80 %) مقابل 08 (20 %) فقط ممن يرون العكس إذ يردونها إلى التمرد على الأخلاق وآداب التعامل في المجتمع.

ولمعرفة تأثير العوامل الطبوغرافية على الظاهرة الإجرامية قمنا باستقصاء أنواع الجرائم المحددة سابقا لدى أفراد العينة في علاقة مع مكان الإقامة بالمناطق الحضرية والريفية .

جدول رقم (2) العينة حسب محل الإقامة ونوع الجريمة

الجريمة / محل الإقامة	المخدرات والإدمان	الضرب والتعدي	السرقة	بيع الممنوعات	الفعل المخل بالحياء	القتل الخطأ	التكرار	النسبة %
المدينة	7	3	3	2	2	1	18	45
القرية	6	4	2	1	1	-	14	35
الريف	1	4	1	1	-	1 -	08	20
المجموع	14	11	06	04	03	02	40	100

من خلال قراءتنا للبيانات اتضح أن ارتكاب الجرائم يختلف نسبيا حسب طبيعة محل الإقامة إذ أن أعلى نسبة كانت بالمدينة بـ 18 (45 %) وأقلها بـ 8 (20 %) وقد تمثلت أهم أنواعها في المخدرات والضرب والتعدي بأعلى نسبة بينهما بلغت 25 (62.5 %) .

2- العوامل الاقتصادية :

يذهب بعض العلماء إلى التأكيد على أهمية العوامل الاقتصادية في حدوث السلوك الإجرامي باعتبارها عوامل مساعدة أو مهيأة لارتكاب الجريمة خاصة إذا صادفت استعدادا إجراميا كائنا لدى الفرد، مستندين في ذلك إلى جملة من الحقائق مفادها أن الجريمة لا يقتصر حدوثها أو انتشارها في طبقة اجتماعية معينة أو مجتمع معين بل تسود كل المجتمعات كانت غنية أو فقيرة، بل وفي الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد [22]، وقد تركزت العوامل الاقتصادية على تقلبات الأسعار وتقلبات الدخل وتأثير البطالة وتأثير الفقر .

أ- بالنسبة لتقلبات الأسعار: إذ يساهم ارتفاع الأسعار في عجز الكثير من الأشخاص عن تلبية رغباتهم الشرائية، وهو ما يدفع بهم إلى القيام بأفعال إجرامية لتحقيق تلك الرغبات. والملاحظة التي يجب التأكيد عليها هنا أن هذا المؤشر: يمكن قياسه فقط في حالة ثبات الدخل سواء حدث ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، أما إذا صاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع في الدخل أو حدث انخفاض في كليهما معا، فإن تأثير تقلبات الأسعار على الظاهرة الإجرامية، يصبح لا مفعول لها، وعن استفسار عينة البحث وجدنا أن الوضع الاقتصادي للعينة يكون.

جدول رقم (3)حسب تأثير وضعها الاقتصادي بغلاء وتكاليف المعيشة.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	30	75
لا	10	25
المجموع	40	100

فمعطيات الجدول تبين بجلاء المعيشة وضعف الدخل والمعاناة من أزمة البطالة في الغالب بنسبة ¾ بالعينة مقابل الذين لم يتأثروا بنسبة ¼.

وقد تبين لنا أن أفراد العينة يعانون من حرمان للحصول على حاجاتهم ويتعلق الأمر بنسبة 75 % التي تمثل الحاجات بـ 12 (30 %) والبطالة بـ 10 (25 %) والفقر بـ 8 (20 %) على التوالي .

ب – **بالنسبة لتقلبات الدخل** : نلاحظ أن هناك تناسب عكسي بين انخفاض مستوى الدخل الفردي وأنواع الجرائم خاصة منها السرقة، والتي يلجأ إليها الفرد نظرا لعجزه عن إشباع معظم حاجاته الضرورية [23]، ويؤثر ارتفاع مستوى الدخل على الظاهرة الإجرامية إذ يؤدي إلى إشباع مختلف حاجات الفرد، مما يجعله متكيفا من الناحيتين الاجتماعية والنفسية، ولذلك تنخفض بنسبة ارتكاب جرائم الأموال لدى الأشخاص ذوو الدخول المرتفعة[24]، ولذلك فإن الملاحظة التي يجب الإشارة إليها هي أن عامل تقلبات الدخل لا يظهر تأثيره على الظاهرة الإجرامية سواء في حالة ارتفاعه أوانخفاضه إلا إذا صاحب ذلك ثبات في تقلبات الأسعار، ويمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال اضطراب مبادئ الإنفاق لدى الفرد وضعف قدرته الشرائية وعجزه عن تغطية مصاريفه، إذ اتضح أن الذين يتعرضون لهذا هم الذين لا يكفيهم دخلهم، ويعتمدون على دخل إضافي لتحقيق حاجاتهم، وهذا بـ 22 (55 %) مقابل 18 (45 %) والجدول الموالي

جدول رقم (4) العينة حسب مصادر دخل أخرى

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %	مصادر الدخل الأخرى	التكرار	النسبة %
نعم	22	55	بيع السجائر	10	25
			بيع أجهزة النقال	08	20
			لعب القمار	02	05
			أنشطة أخرى	02	05
لا	18	45			
المجموع	40	100			

إذ أن أكثر من 55 % وعددهم 22 فردا يعتمدون على مصادر أخرى للدخل. يتصدرها بيع السجائر وأجهزة النقال بـ 10 (25 %) للأولى و 8 (20 %) الثانية، بينما لعب القمار بـ 02 (05 %) ونفس النسبة للأنشطة الأخرى المتمثلة في بيع سلع أخرى في الأسواق الأسبوعية وبيع السيارات، يقابل ذلك عدد 18 (45 %) لا تتوفر لديهم مصادر أخرى للدخل.

ج– **تأثير البطالة** : تعد البطالة من أخطر الآفات الاجتماعية التي تهدد النسيج الاجتماعي، نظرا لتأثيراتها السلبية وانعكاساتها المرضية داخل المجتمع، إذ تؤدي إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية . ومن نتائجها الكثيرة، ظهور الفقر وخلق جو ملائم يدفع بالأفراد إلى الوقوع في مهاوي الانحراف والجريمة، كما أنها تؤثر إلى الحالة النفسية للفرد إذ تشعره بالنقص والإحباط، وهو ما يؤدي به على المعاناة من حالة سوء التوافق Mal ajustement والتي تتجسد مظاهرها في الانعزالية عن المجتمع والشعور بالاغتراب وفقدان الانتماء، وهو ما يضعف تمسك الفرد وامتثاله للمعايير الاجتماعية والقواعد القانونية السائدة، مما يدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية يعبر من خلالها عن وجوده ونظرته للمجتمع، وعند سؤالنا لأفراد العينة وجدنا أن ¼ منهم من يشتغل فقط وفي مهن بسيطة كموظف أو حرفي أوفلاح، بينما ¾ منهم ويمثلون 30 (75 %) لا يعملون وهي نسبة عالية جدا .

د– **تأثير الفقر:** كما أن للبطالة أثر كبير على الأفراد، فإن للفقر تأثيرات كبرى وانعكاسات على مستوى الفرد أو المجتمع حيث، يرى الباحث الإيطالي " **دي فيرس** F. Diverce" في أواخر القرن 19 عشر أن نسبة المجرمين المحكوم عليهم من أبناء الطبقة الفقيرة تصل إلى 90% من مجموع المحكوم عليهم، في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى أبناء كل الطبقات لا تتجاوز 60 %. مما يبين أن أغلب المجرمين ينحدرون من أوساط اجتماعية محرومة [25]، يعاني سكانها من المظاهر المختلفة للفقر، كانتشار الجوع والمتاجرة بالجسد وغيرها.

ولمعرفة تأثير عامل الفقر على أفراد العينة، قمنا بمساءلتهم عن نظرتهم للفقر كمسبب لارتكاب الجريمة فإن **جدول رقم (5) العينة حسب نظرتها للفقر كدافع لارتكاب الجريمة**

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %	الأسباب	التكرارات	النسبة %
نعم	28	70	اليأس والإحباط	14	35
			الحقد على الآخرين	10	25
			الغضب	04	10
لا	12	30			
المجموع	40	100			

إذ أن اليأس والإحباط والحقد يؤثرون على أفراد العينة بنسبة 60 % مقابل الغضب 10% والذين أجابوا بلا فإنهم يصبرون ويرددون ذلك بالصبر لقضاء الله وقدره.

3- العوامل الاجتماعية (الوضع الاجتماعي والتربوي)

وتشكل في مجملها من منظور علماء الاجتماع ما يسمى بالبيئة الاجتماعية التي يتلقى الفرد فيها ضروب المعرفة وقواعد التربية، ولذلك فقد ربطها بعض العلماء بعدد من العوامل الأخرى مثل الأسرة ومجتمع العمل والأصدقاء على سبيل المثال.

أ- **بالنسبة للأسرة :** فهي التي تسهم في تكوين شخصية الفرد بتوجيه سلوكه وتحديد اتجاهاته، ويرجع ذلك إلى كونها تمثل أول مجتمع يتفاعل معه الإنسان منذ الولادة، فيتعلم فيها مبادئ التربية وأساليب التكيف الاجتماعي من خلال احتكاكه بالظروف التي تطبع العلاقات بين أفراد أسرته على اختلاف سماتها من عطف أو قسوة وعنف أو رقة وعناية أو إهمال .

ولذلك يؤكد المختصون في علم الاجتماع الجنائي على دور الأسرة الكبير في ميل الفرد أو عزوفه عن السلوك الإجرامي، إذ بينت الكثير من الحوادث الإجرامية أن المتسببين فيها هم أشخاص ينتمون إلى أسر يسودها التفكك مما ينعكس سلبا على نشأتهم داخل الأسرة، فتنحرف أخلاقهم وتسوء تربيتهم . وهو ما يهيئ لهم ظروفا نفسية واجتماعية تدفع بهم إلى الوقوع في الجريمة . فغياب الأب أو الأم عن الأسرة نتيجة الموت أو السجن أو الطلاق أو الهجرة ترتد آثاره سلبا على العملية التربوية داخل الأسرة، إذ يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه وتقويمه، فينشأ مضطرب السلوك مختل التربية، وهو ما يدفع به إلى الوقوع في الجريمة [26]، يضاف إلى ذلك العلاقات السيئة داخل الأسرة من شجار أو عداوة، كما أن سلوك الأولياء ممن دخلوا السجن أو الإدمان على المخدرات يصبحون قدوة لأبنائهم، ناهيك عن جهل الأولياء بالأساليب التربوية لتربية أبنائهم والتعامل معهم .

ويرى علما النفس أن المعاملة القاسية للأبناء من ضرب وإهانة تولد لديهم عقدا نفسية تكبت مشاعرهم وانفعالاتهم مما يدفع على تفجير تلك المكبوتات والتعبير عن المشاعر بارتكاب الجريمة [27]، كما لا ننس أن للسكن كمرفق اجتماعي دور ينعكس على الحالة النفسية لمن يقيم فيه، وهو ضيق لا يتوفر على الظروف الصحية للعيش السليم، يؤدي إلى توتر الفرد وشعوره بالضيق وبالتالي، يبقى خارج البيت لأوقات طويلة يخالط فيها أنواعا من الناس، ليعود مكرها للبيت من أجل النوم .

وقد انعكس هذا على المبحوثين، إذا لا حظنا أن نوعية السكن الفوضوي والذي تقيم بها نسبة 20 (50 %) وهي نصف العينة مقابل 15 (37.5 %) في أحياء عشوائية، بينما الباقون وهم يمثلون 5 (12.5 %) موزعون على 3 منهم يقيمون في عمارات وفي مسكن نوع F4 و F5 و2 منهم في فيلات.

ب – **مجتمع العمل والصداقة**

يتفاعل الفرد في المحيط الاجتماعي مع مجموعة من الأفراد يقيم معهم علاقة وهم إما في العمل أو في الحي، وهذه العلاقة تسمى علاقة عمل وصداقة، ويحدث وجود الشخص بين جماعة العمل أو الأصدقاء تأثيرا متبادلا، فكل طرف يؤثر في الآخر بدرجات متفاوتة، في العمل من حيث التفاني والإخلاص أو العكس ولجماعة الأصدقاء في مقدار الإقناع وقوة الشخصية[28]، فإذا كانت شخصية الفرد ضعيفة فإنه يتأثر بسلوكات رفاقه إيجابية كانت أم سلبية، فيقلدهم في أفعالهم، ومختلف تصرفاتهم، مما قد يدفع به إلى الوقوع في الجريمة تأثرا ومحاكاة لسلوكات رفاقه المنحرفة.

ولا شك أن لتناول الخمر و تعاطي المخدرات تأثير كبير على سلوك الإنسان وردود أفعاله، داخل المجتمع ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المواقف التي يبديها الشخص الواقع تحت تأثير مفعول هاتين المادتين وانعكاساتهما على شخصية الفرد وأساليب تفاعله داخل المجتمع من خلال أصدقائه. ومن ذلك أن تأثيرهما يقلل لدى الشخص الإدراك والتمييز ويهيج شهواته الغريزية ويضعف في الوقت ذاته سيطرته على إرادته، وهو ما يقوده في حالات كثيرة إلى القيام بأعمال إجرامية تتسم في غالبيتها بطابع العنف، وتضاف إليها جرائم الاعتداء على العرض وجرائم التشرد وجرائم الإهمال التي من أهمها حوادث السيارات أما جرائم الاعتداء على الأموال كالسرقة والغش وخيانة الأمانة فإنها تقل في مثل هذه الحالات [29] وقد تبين لنا في العينة المختارة للدراسة أن ممارسة الإدمان كانت لدى غالبية أفرادها : البالغ عددهم 40 مفردة إذ أن ¾ منهم وهم يمثلون نسبة 75 % يتبادلون الكحول والمخدرات بنسب متقاربة بـ 14(35%) للكحول و11(27.5 %) للمخدرات، بينما 5(12.5 %) منهم يتناولون أصنافا أخرى كبعض الحشائش والعقاقير، وكذلك نوع من الغراء ومسكرات أخرى، وأن سبب قيامهم بذلك يعود في اعتقادهم على نسيان الواقع، ويشير البعض الآخر على أنه نوع من اللهو والترفيه عن النفس مع الأصدقاء .

4- العوامل الثقافية (الوضع الثقافي والديني)

نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به الثقافة بعناصرها المختلفة على مستوى الفرد أو المجتمع، ذهب عدد كبير من المختصين بدراسة الظاهرة الإجرامية إلى القول بوجود علاقة ارتباطيه بين بعض العوامل الثقافية وظاهرة الجريمة، ومن أهم تلك العوامل على سبيل المثال لا الحصر، الدين – مستوى التعليم – وسائل الإعلام .

أ- **الدين** : ويعتبر من أقدم النظم الاجتماعية التي عرفها الإنسان ولا يزال تأثير هذا النظام ساري المفعول إلى يومنا هذا، لأن جذوره راسخة في النظم السياسية والتشريعية والاقتصادية والتربوية [30]، ولعل الدين يلتقي مع القانون في غالبية نصوصه التشريعية المتعلقة بمحاربة الجريمة ونبذها من المجتمع، ضف إلى ذلك أن المعتقدات الدينية وما تحمله من قيم تربوية واجتماعية وحضارية، تعد من الاعتبارات التي تنفر الفرد من الجريمة وتصرفه عن الوقوع في ارتكابها، أما إذا غاب الوازع الديني فإن عواقبه تكون وخيمة على الفرد والمجتمع على حد سواء، وهو ما قد يفسر أسباب ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمعات غير المتدينة (الملحدة) التي يعاني أفرادها من الفراغ الروحي الناتج عن الانسياق وراء الأيديولوجية العلمانية، بما تحمله من تصورات مادية ونزعات تهدم المجتمع أكثر مما تسهم في بنائه .

وعند استفسارنا عن أهمية الدين والتمسك به تبين أن التمسك به بقوة يمثل 12 فردا بنسبة (30 %) ومن يتمسك به بصورة عادية (وسط) بنسبة 8 (20 %) وبلغت نسبة ضعيف 20 (50 %) مما يؤدي إلى الجريمة .

أما عن دور الدين في مواجهة الجريمة فهو يمثل

جدول (6) العينة حسب النظرة لدور الدين في محاربة الجريمة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الدور فعال	18	45
الدور المتوسط	12	30
الدور المحدود	10	25
المجموع	40	100

إذ تركزت غالبية الآراء حول الدور الفعال والمتوسط بنسبة 30 (75 %) مجتمعة، أما نظرة المبحوثين للصلاة فقد توزعت في أنها تمثل واجبا دينيا بـ 15 (37.5 %) وبأنها عبادة ب 15(37.5 %) ورياضة روحية بـ 6 (15 %) وتقليد اجتماعي بـ 4 (10 %).

وبالمقابل فإن دور المسجد لدى العينة أن مهمته تركز على الوعظ والإرشاد ب: 15(37.5 %) والتعليم بـ:10(25 %) ونفس النسبة للعبادة بـ 10(25 %) و5 (12.5 %).

وعن أهمية الثقافة ونظرة المبحوثين لها فإن

جدول (7) العينة حسب نظرتها للثقافة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
فنون	15	37.5
مظاهر سلوكية	12	30
مهرجانات	08	20
لا أدري	05	12.5
المجموع	40	100

إذ أن اهتمامها أنها فن من الفنون وتمثل مظاهر سلوكية معا بـ12 (67.5 %) بينما من لا يدرون فإن نسبتهم ضئيلة جدا وقد تعود إلى أنهم أميون، وهذا اعتبارا من المستوى التعليمي المتدني لأفراد العينة الذي بلغ 30 (75%) موزعة بين المستويين الأساسي والمتوسط، بينما 10 (25 %) فقط هي في مستوى الثانوي والجامعي، وبالتالي فإن الذين لا يعيرون أهمية للثقافة أيضا معبرة . وعن دور التربية بين الأسرة والمدرسة فإنه لا يوجد انسجام، إذ انقسم أفراد العينة بين معارض ومؤيد بـ 21 (52.5 %) للمؤيدين و19 (47.5 %) للمعارضين وهي نسبة متقاربة .

وعن تردد أفراد العينة على أماكن الثقافة والرياضة بصورة منتظمة :

جدول (8) العينة حسب ارتياد أماكن الثقافة والرياضة باستمرار

نوع المكان	التكرارات	النسبة المئوية
الانترنت	14	35
الملعب	11	27.5
قاعة الألعاب	10	25
السينما	05	12.5
المجموع	40	100

وهذه النتائج مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أهمية الارتياد.

كما أن الوسيلة الإعلامية المتداولة بدرجة أولى هي التلفزيون بـ 25 (62.5 %) وهي تشمل أغلبية أفراد العينة بينما 15 فردا والباقون من العينة فهم ممن يرتادون وسائل الإعلام الآلي المختلفة من قاعات وفضاءات الانترنت بـ 10 (25 %) بينما نجد أن الاهتمام بالقنوات المسموعة والصحافة المكتوبة فإنه لا يتجاوز 13 % بـ 3 (7.5 %) لسماع الراديو و2 (5 %) لقراءة الصحف والمجلات .

ثالثا : النتائج العامة للدراسة

1- أهم النتائج

(1)- أن تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب بنسبة بلغت 30 (75 %) من أفراد العينة عاملا يؤدي بهم في غالب الأحيان إلى الشعور بالتهميش والاغتراب، مما يدفع بهم إلى الثورة والنقمة على المجتمع لممارسة الأفعال الانحرافية مثل السلوك الإجرامي .

(2) – أن التوسع العمراني غير المخطط كثيرا ما يوفر مناخا ملائما لتفشي الجريمة، وهو ما تعبر عنه نسبة عالية 35 (87.5 %) من أفراد العينة الذين يقطنون مساكن فوضوية ويحدث ذلك نظرا لضعف الرقابة الاجتماعية في الأحياء السكنية غير المخططة عمرانيا.

(3)- تنخفض معدلات الجرائم في الريف مقارنة بالمدن نظرا لطابع المحافظة الذي يتميز به الريف الجزائري، على عكس داخل المدن من تفتح وثورة على كل ما هو تقليدي وأصيل، ونستشف ذلك من نسب الجريمة في كل من المدينة والريف بـ 18 (45.5 %) و8 (20 %) على التوالي.

(4) – يشكل ضعف الوازع الديني عند الشباب نزاعا روحيا يجعلهم يتملصون من القواعد الأخلاقية والمعايير التربوية التي تضبط سلوكاتهم مما يجرهم إلى الوقوع في الجريمة وهو ما تعبر عنه بنسبة 20 (50 %) من أفراد العينة .

(5)- يشكل صراع الأجيال عاملا مشجعا للشباب على عدم التكيف الاجتماعي وهو ما يقودهم إلى التمرد على قيم المجتمع وقواعده القانونية السائدة ونستدل على ذلك من نسبة 18 (45.5 %) من أفراد العينة الذين ليس لديهم تكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

(6)- إن تخوف الشباب من المستقبل هاجس يشعرهم باليأس والإحباط والحقد خاصة من خلال بحثهم عن العمل أوالسعي إلى الهجرة للخارج. وهذا بصورة ملحوظة، ويتبين ذلك من خلال نسبة 24 (70 %) من أفراد العينة.

(7) – أن التردد المفرط للشباب على قاعات الألعاب والملاعب وفضاءات الانترنت ومواقعها المختلفة الغير مراقبة، تؤدي في معظمها إلى تفسخ أخلاقهم واضمحلال شخصياتهم نتيجة التأثير السلبي الذي تتركه في نفوسهم في تبلد للفكر والميل إلى العدوانية، والمرض بالتوهم... الخ.

وهو ما يتسبب لهم في اضطرابات الكبت النفسي، الظروف الاجتماعية التي غالبا ما تقودهم إلى الوقوع في الجريمة.

(8) – تعد ممارسة الإدمان من أشد العوامل تأثيرا على دفع الشباب للوقوع في الجريمة نظرا لنتائجه السلبية التي تمس الجسم والعقل مما يخل بوظائفهما، فيعجز الشخص عن ضبط سلوكاته، ومن ثمة يكون مؤهلا لاقتراف الجريمة في أية لحظة. ونستشف ذلك من ارتفاع نسبة المدمنين في عينة البحث والتي بلغت 30 (75 %) من أفراد العينة .

2- النتائج من خلال الفرضيات

أ- اختبار الفرضية الأولى : " **يساهم الوضع الاقتصادي في انتشار الجريمة عند الشباب**"

الوضع الاقتصادي	المؤشـــــــــرات	النتيجة
تقلبات الأسعار	- تأثر الوضع الاقتصادي لأفراد العينة بغلاء تكاليف المعيشة الذي تعبر عنه نسبة 30 (75%) منها .	إيجابية
	- شعور أفراد العينة بالحرمان لتلبية مختلف الحاجات وتعبر عنه نسبة 30 (75%).	إيجابية
تقلبات الدخل	- عدم كفاية الراتب لسد مختلف حاجات أفراد العينة وتعبر عنه نسبة 18 (45 %)	إيجابية
	- وجود مصادر أخرى للدخل لدى أفراد العينة وتعبر عنه نسبة 22 (55%) لكنها مصادر بسيطة لا تفي إلا بالقليل من الحاجات	إيجابية
البطالة	- معاناة أغلب أفراد العينة من ظاهرة البطالة وهو ما تعبر عنه نسبة 30 (75%)	إيجابية
	- معاناة أغلب أفراد العينة من المشاكل المالية وهو ما تعبر عنه نسبة 12 (30%)	إيجابية
الفقر	- نظرة أغلب أفراد العينة للفقر كدافع لاقتراف الجرائم وهو ما توضحه نسبة 28 (30%)	إيجابية

لقد أسفرت نتائج الاختبار عن صدق الفرضية الأولى نظرا لوجود عدة مؤشرات لها دور بالغ في تدهور الوضع الاقتصادي عند الشباب كالبطالة وغلاء تكاليف المعيشة، مما يدفع بهم إلى انتهاج سبل الجريمة قصد تحقيق مختلف حاجاتهم المادية منها على الخصوص .

ب–اختبار الفرضية الثانية : " **للظروف الاجتماعية والثقافية دور في نزوع الشباب إلى اقتراف الجريمة** "

الظـــــــــروف الاجتماعية والثقافية	المؤشـــــــرات	النتيجة
ظروف السكن والمرافق	– نوعية السكن: تؤثر ظروف السكن السيئة كالبيوت الفوضوية التي تمثل نسبة 20 (75%) على توتر النفسية للشباب مما يدفعهم إلى الوقوع في الجريمة . – يعد انتشار الجريمة بمختلف صورها كالسرقة بنسبة 6 (15%) والمخدرات بنسبة 14 (35%) والضرب والتعدي بنسبة 11 (27.5%) عاملا مشجعا للشباب على ارتكاب الجريمة وهو ما يعبر عنه بنسبة 31 (77.5%) ممن يعيشون في وسط تنتشر فيه الجرائم. – انعدام توفر مرافق اجتماعية للتسلية بالحي يدفع الشباب إلى ملء أوقات الفراغ في اللهو مع الأصدقاء وتعلم الأساليب الانحرافية التي قد تؤدي بهم إلى ممارسة الجريمة وهذا ما تعبر عنه نسبة 26 (65%) ممن يمضون معظم أوقات فراغهم مع الأصدقاء .	سلبية إيجابية إيجابية
المحيط الاجتماعي	– شعور الشباب بعدم التكيف الاجتماعي كالاغتراب والتهميش يؤدي بهم إلى التمرد على المعايير الاجتماعية السائدة بارتكاب أفعال إجرامية ، وهذا ما تعبر عنه نسبة 18 (45 %) من أفراد العينة الذين لا يشعرون بالتكيف داخل المجتمع . – أن للعلاقات السيئة مع الجيران تأثير على تنمية نزعات الشباب نحو الانحراف والجريمة، وهذا ما توضحه نسبة 10 (25 %) من أفراد العينة الذين لديهم علاقات سيئة مع جيرانهم.	سلبية سلبية
وسائل الإعلام	– للمطالعة تأثير هام على شخصية الفرد إذ هي من جهة تزوده بالمعارف، ومن جهة أخرى تغرس في نفسه معاني الفضيلة والقيم النبيلة، أما الذي لا يطالع فهو يعيش بفكر متصلب داخل المجتمع كثيرا ما يؤدي إلى التصادم مع الآخرين والوقوع في الجريمة، وهو ما تعبر عنه النسبة القليلة للذين يخصصون وقتا للمطالعة والمقدرة بحوالي 5(12.5 %) من أفراد العينة . – تعد السينما بمثابة مراكز استقطاب هامة لجمهور الشباب الذي يقضي فيها معظم أوقاته مشاهدا لبرامجها الدسمة التي تخدر العقل وتحرك الغريزة وهو ما يشجع على ارتكاب الجريمة ونتبين ذلك من نسبة 8 (20%) من الذين لديهم درجة عالية من التردد على السينما وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى الأكثر منها خاصة فضاء الانترنت والملاهي وغيرها .	سلبية سلبية

لقد أسفرت النتائج عن عدم صدق هذه الفرضية رغم وجود بعض المؤشرات التي تثبت تأثر السلوك الإجرامي عند الشباب بالظروف الاجتماعية كانتشار الجرائم بالأحياء مثلا، ولهذا يمكن القول أن الجريمة عند الشباب هي سلوك تؤثر فيه إلى حد ما ولو بنسب قليلة بعض الظروف الاجتماعية والثقافية، وذلك لأن الوسائل والمرافق السمعية والبصرية متعددة ومتنوعة مما شتت أفراد عينة البحث في التوزع والتنوع حول ذلك .

ج- اختبار الفرضية الثالثة : "**يؤثر ضعف التربية والابتعاد عن الدين في دفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة**"

ضعف التربية	المؤشرات	النتيجة
الجو الأسري	- تؤثر المعاملة الوالدية السيئة على دفع الشباب على اقتراف الجريمة وتبين ذلك نسبة 22(55%) من أفراد العينة الذين لديهم انطباع سلبي عن معاملة والديهم معهم .	إيجابية
	- يعتبر دخول أحد أفراد الأسرة إلى السجن عاملا مشجعا على إتيان السلوك الإجرامي عند الشباب وتبين ذلك بنسبة 21(52.5%) من أفراد العينة الذين دخل أحد أفراد أسرهم السجن.	إيجابية
	- يعتبر وجود حالة إدمان على الكحول أو المخدرات داخل الأسرة مثلما تعبر عنه نسبة 24(60%) عاملا محفزا للشباب على ممارسة الإجرام .	إيجابية
الوضع الديني	- يمثل إطلاع الشباب على التعاليم الدينية عاملا مشجعا لهم على انتهاج سبيل الجريمة وتوضح نسبة 19(47.5%) من أفراد العينة الذين ليس لديهم إطلاع بالتعاليم الدينية .	سلبية
	- إن ضعف التمسك بالتعاليم الدينية يدفع الشباب إلى اقتراف الجرائم، وهو ما توضحه نسبة 21(52.5%) من أفراد العينة الذين لديهم تمسك ضعيف بالتعاليم الدينية .	إيجابية

لقد أسفرت نتائج الاختبار عن صدق الفرضية الثالثة، نظرا لوجود مؤشرات قوية لها دور مهم في إضعاف العملية التربوية والتمسك بالتعاليم الدينية عند الشباب، كالمعاملة القاسية الصادرة من الوالدين، وضعف الوازع الديني الخ.. وهو ما يؤدي بالشباب إلى التمرد على القيم والمعايير الاجتماعية السائدة ، وذلك بإتيان السلوك الإجرامي .

خاتمة

لقد بينت النتائج في عمومها على أن عوامل الجريمة عند الشباب كثيرة، بل ومتداخلة إلى درجة يصعب معها تحديد المجالات الفاصلة بين تأثير كل عامل منها في الكثير من الحالات، ومع ذلك فإن التباين في درجات التأثير الذي تمارسه تلك العوامل في دفع الشباب إلى اقتراف الجرائم، وربما يعود مرد ذلك بالأساس إلى اختلاف الأحوال المعيشية لأفراد هذه الفئة العريضة من المجتمع.

ويمكننا مع ذلك في الختام، اقتراح بعض النقاط من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة بالرغم من أن الأساس، هو البحث العلمي المعمق في جل الظواهر ومع ذلك يسعى الباحث إلى:

1 - السعي الدؤوب إلى إنشاء خلايا جمعوية على كل المستويات خاصة في البلديات للاهتمام بمشاكل الشباب وانشغالاتهم . تضاف إلى الجمعيات والمجتمع المدني ولجان الأحياء مثلا .

2 - دعم وتشجيع فرص الاستثمار الحالية أكثر لمساعدتهم ماليا والتوجه لشغل المناطق النائية الفلاحية والهضاب للاستقرار والعمل.

3 - الاهتمام والتركيز على توعية الشباب وإرشادهم من أجل الفضيلة وتجنب الرذيلة من خلال دور المسجد والمؤسسات التربوية والثقافية، وعقد ندوات وملتقيات للغرض نفسه.

4 - تشديد الرقابة على الأجهزة الإعلامية والمواقع المختلفة للانترنت وإخضاعها لنمط ثقافي يتلاءم مع خصوصية المجتمع الجزائري بأبعاده المختلفة الوطنية والحضارية.

5 - الاهتمام بالأسرة كعنصر أساسي لمحاربة السلوك المنحرف الذي قد يبدأ منها ثم إلى المدرسة بسبب إهمال جانب التنشئة والاهتمام بالأطفال الذين سيصبحون شبابا بعد سنوات قليلة.

6 - توجيه الدراسات على مستوى الجامعات ومراكز البحث والمخابر الموزعة على مستويات مختلفة خاصة بالجامعات ومنها على سبيل المثال – مخبر الانحراف والجريمة – بقسم علم الاجتماع بجامعة عنابة الذي يجب أن يكون والمخابر المماثلة له أصحاب الريادة في البحث المعمق في هذا المجال الحيوي من الظواهر التي تتناول بالفعل المشكلات النفسية والاجتماعية والمادية عند الشباب باعتبارها من العوامل المؤثرة على دفعهم للوقوع في الجريمة.

المراجع:

1–محمد سلامة محمد غباري: في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 17.

2– البير كامو: الإنسان المتمرد، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات ط2. بيروت – باريس 1983، ص07.

3– محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1990 . ص 50 .

4–دليلة فركوس:تاريخ النظم ج1، النظم القديمة_أطلس للنشر – الجزائر 1993 ص–ص129–131.

5–أبو اليزيد على المتيت:جرائم الاهمال، مؤسسة شباب الجامعة ط5 الإسكندرية 1986 ص10.

6–دليلة فركوس:مرجع سابق ص– ص 219–222.

7–معمرداود:مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري"دراسة لبعض الملامح السوسيو نفسية واقتصادية"دارطليطلة،الجزائر،2009،ص202.

8–أنظر معمر داود:نفس المرجع السابق، ص– ص 208–214 .

9- Raymond Thomas .Sociologie contemporaine, Edition vigot Paris France, 1994, P.p.498 - 499.

10– البشير العربي، مقاربات سوسيولوجية في الثقافة والتنمية والمجتمع، دار سحر للنشر، تونس 1998 ص 109.

11–أنظر محمد سلامة محمد غباري: مرجع سابق.

12– عمر اسعيد رمضان : دروس في علم الإجرام – دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص 47 .

13– السيد رمضان : إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة_ – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – 1995، ص 101.

14– فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص117.

15– السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، مرجع سابق، ص 115.

16– محمد سلامة محمد غباري:الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية 1998 ص ص 104 – 105.

17- المرجع السابق، ص 105.

18 و**19**-فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق ص ص 137 – 145.

20- عمر اسعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، مرجع سابق ص 90.

21- المرجع السابق، ص102.

22- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق ص 192.

23- المرجع السابق، ص 202.

24- عمر اسعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، مرجع سابق ص 121.

25- نبيل محمد توفيق السمالوطي :الدراسة العليمة للسلوك الإجرامي، دار الشروق جدة، 1983 ص 245.

26 و **27** – فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق ص ص 166- 168.

28- السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، مرجع سابق ص 95.

29- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص 148.

30 – مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع، مكتبة الآنجلو المصرية القاهرة 1977 ص 181.